المحاضرة الثالثة عشرة:

4-1 المدرسة الأندلسية نحاتها وخصائصها (ابن مضاء، وابن عصفور، وابن مالك):

لقد عرف الأندلسيون النحو بوساطة الكتب المشرقية التي تسربت إليهم، وقد ذكر أحمد أمين أنّ أبا علي القالي كان سبباً في معرفة أهل الأندلس النحو في أثناء إقامته بالأندلس، فكان معلّمهم الوفيّ الذي علمهم ما علمه من النحو لَمّا كان ببغداد التي أقام فيها خمساً وعشرين سنة، وبقي مدّة ثمان وعشرين سنة في الأندلس يعلّم أهلها[1].

ويبدو أنّ النحو الكوفي قد سرى إلى الأندلس حينما أدخل جودي بن عثمان كتاب الكسائي إليها ،أمّا كتاب سيبويه فليس هناك خبر دقيق يصرّح بتاريخ إدخاله إلى الأندلس، ولا مَنْ أدخله سوى بعض الروايات التي تذكر أسماء من حَفظُوا الكتاب ودرّسُوهُ لغيرهم هناك كحمدون النحوي، وفي القرن الثالث الأفشين أو(الأفشنيق)محمد بن موسى، وقد أخذه عن أبي جعفر الدينوري[2].

وبعد شيوع الكتابين في الأندلس بدأ علماء الأندلس في التأليف على منوال كتابي الكسائي وسيبويه، وكان تفسير كتاب الكسائي للحوفي أشهر كتب النحو آنذاك.

على أنّ الأندلس قد عرف في أواخر القرن السادس والقرن السابع نخبة فريدة من النحاة من أمثال أبي علي الشلوبين إمام النحاة في عصره، وصاحب كتاب التوطئة في النحو، وابن خروف وابن عصفور، ومن بعدهم ابن مالك الأندلسي الذي اشتهر بتأليفه للألفية في النحو والصرف، التي ربط فيها قواعد النحو ربطاً محكماً، وقد أخذ العلم عن الشلوبين وألّف كتباً جليلة في النحو واللغة، ككتاب التسهيل ولامية الأفعال، والمفتاح في أبنية الأفعال، وتحفة الموجود في المقصور والممدود.

ابن مضاء وآراؤه النحوية:

هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن مضاء اللخمي، ولد بقرطبة سنة ثلاث عشرة وخمسمائة للهجرة (513هـ) «أخذ عن بن الرماك كتاب سيبويه تفهماً وسمع عليه وعلى غيره من

---

[1] -ينظر ظهر الإسلام،ج3،ص86 وما بعدها

[2] -ينظر المدارس النحوية،ضيف،ص289، وتاريخ آداب العرب ،الرافعي،ج2،ص282

الكتب النحوية و اللغوية ما لا يحصى»[3]،ومما يروى عنه أيضاً أنّه «كان مقرئا مجوداً محدثاً مكثراً قديم السماع واسع الرواية، عارفاً بالأصول والكلام والطب والحساب والهندسة، ثاقب الذهن متوقد الذكاء شاعراً بارعاً كاتباً»[4]،له من المصنفات "**المشرق في النحو**"،و "الرد على النحويين" و"تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان"،توفي بإشبيلية سنة اثنتين وتسعين وخمسمائة للهجرة(592هـ)[5] .

لقد دعا ابن مضاء صراحة إلى إلغاء نظرية العامل، وإلغاء العلل الثواني والثوالث والتمارين غير العملية، ،فلم تشتهر هذه الدعوى إلاّ بعد أن حقّق شوقي ضيف كتاب ابن مضاء المسمى "**الرد على النحاة** "، الذي صرّح فيه أنّه ينوي أن يحذف من النحو العربي ما يستغني النحوي عنه وما أجمع النحاة على الخطأ فيه،وراح يعرض لكيفية حدوث العمل بالأفعال، وكيفية إحداث الإعراب ،وبيّن أنّه من الفساد والباطل عقلاً وشرعاً[6].

والحقيقة أنّه لم يأت بكل ذلك من فراغ، بل بنى دعواه تلك على ما فهمه من بعض النحاة الحذّاق الذين سبقوه كابن جني، لذا نجده يحتجّ بكلامه كلّما أراد تأكيد دعوته[7]،وبخاصة في نفي إجماع النحاة على القبول بالعوامل[8].

رأيه في نظرية العامل :قرر ابن مضاء أن يلغي ويحذف ما قد يستغني النحوي عنه، وبدأ بنظرية العامل، وبيّن أنّ ما يحدث في اللفظ من رفع أو نصب أو جر أو جزم ليس بعمل ذلك اللفظ؛ لأنّه بيّن الفساد واحتج بقول ابن جني أنّ العمل إنّما هو للمتكلم لا للفظ ولا لشيء غيره[9]، ويمضي ابن مضاء في إبطال نظرية العامل وبخاصة ما يتعلق منها بالحذف، فقد جعل الحذف ثلاثة أنواع :

محذوف لا يتمّ الكلام إلاّ به، حُذِفَ للعلم به كقولهم:(زيداً) لمن رأيته يعطي الناس أي(أعط زيداً)، وكقوله تعالى:﴿**ويَسأَلونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ العَفوَ**﴾[البقرة / 219]، لمن قرأ بالنصب .

---

[3] -بغية الوعاة،ج1،ص323

[4] -المصدر نفسه،ج1،ص323

[5] -ينظر نفسه،ج1،ص323

[6] -ينظر الرد على النحاة،ص76، 77

[7] -ينظر الرد على النحاة،ص77

[8] - ينظر المصدر نفسه،ص82

[9] -ينظر الرد على النحاة ،ص76، 77

والثاني محذوف لا حاجة له بل يجب الاستغناء عنه؛ لأنّه يفسد الكلام كقولهم:(زيداً ضَربتُهُ)، فالنحاة يقدرون فعلاً محذوفاً تقديره (ضَرَبتُ).

أمّا النوع الثالث فهو مضمر إذا ظهر فسد الكلام وذهب معناه ،كقولهم:(يا عبد الله) وذهابهم إلى أنّ (عبد الله) منصوب بفعل محذوف تقديره (أدعو) أو(أنادي)، ومعلوم أنّه إذا ظهر تغيّر المعنى من النداء إلى الخبر.

وهكذا فلم يقبل ابن مضاء إلاّ النوع الأوّل، بينما يبطل ما عداه من التقديرات، ويحكم عليها بفساد صفاء هذه اللغة المجنّحة للإيجاز في كثير من عباراتها ،وأنّ تلك الزيادات قد تصل إلى حدّ الحرمة إذا تعلّق الشأن بنص القرآن الكريم[10] .

هذا كلام مختصر ممّا دعا إليه ابن مضاء القرطبي في رفضه لنظرية العامل ،ولسنا هنا في مقامٍ للتقييم أو في عرض موقف النحاة والعلماء جميعاً من رفض ابن مضاء لنظرية العامل ؛لأنّ ذلك سيطول ويتشعب ،وإنّما عزّ علينا أن نشير إلى رأي واحد إزاء موقف ابن مضاء ذاك، وهو رأي يعبّر عن نظرة حديثة تَفَضَّل بها محمد عيد تنمّ عن منهج لغوي حديث تجاه نظرية العامل، يقول: « والمنهج اللغوي الحديث يتلاقى معه في رفض العامل والعمل»[11]،وفي هذا النص ما يومئ إلى تقريب نظرية النظم بدل نظرية العمل الجافة وقضايا التأثير والتأثر العقلية، إذ تعتمد هذه النظرة الحديثة«على علاقات الكلمات في الجمل ووظائفها والدلالة عليها شكلياً»[12].

ويزيد الأمر توضيحاً بجعله العامل النحوي هاهنا مشبهاً بالعامل الحقيقي، فالأمر لا يتعدى التصوير والتشبيه فقط ،وأنّ المتكلم ليس حراً في تشكيل الكلمة بشكل خاص- لأنّ للغة نظاماً يقتضيه العرف الاجتماعي لها – بقدر ما هو منتج للغة، وأنّه لا «يُتَصَورُ كلام دون متكلم»[13].

---

[10] -ينظر الرد على النحاة ،ص80، 81

[11] -أصول النحو العربي ،محمد عيد،ص228

[12] -المرجع نفسه،ص227

[13] -المرجع نفسه،ص230

رأيه في التعليل:

لم يكن ابن مضاء بدعاً لمّا عزم على إلغاء نوع من العلل النحوية أيضا، فقد دعا المذهب الظاهري –وهو مذهبه– إلى إلغاء العلل وإلغاء طلبها في الشرع، وطفق ابن مضاء يلغي العلل الثواني والعلل الثوالث– ولم يلغ العلل الأُوَل التي نعرف منها أنّ كلّ فاعل مرفوع وكلّ مفعول منصوب – ويحطمها كما حطّم نظرية العامل، وجعل تلك مما يجب أن يسقط من النحو العربي،« وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا(قام زيد) لمَ رفعَ؟فيقال: لأنّه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولِمَ رُفِعَ الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر...ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال فلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له لأنّ الفاعل قليل؛ لأنّه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل–الذي هو الرفع–للفاعل وأعطي الأخف–الذي النصب– للمفعول؛ لأنّ الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علماً بأنّ الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم»[14].فقد ارتضى ابن مضاء العلّة الأولى، وهي أنّ كل فاعل مرفوع وهي علّة مستقيمة نتعلم بها أحكام باب الفاعل، أمّا ما يضاف على ذلك من تعليل كما بيّن في النص السابق إنما هو« فضل تفكير فيما وراء طبيعة أبواب النحو وأحكامه»[15].

رأيه في القياس:

لم يكتف القرطبي بإلغاء العامل والعلل فقط، بل عقد العزم كذلك على إلغاء القياس كما رده الظاهريون أيضاً؛ لأنّه يقوم على شيء من التعليل، وقد بيّن ابن مضاء فساده، واستعرض أمثلة عدّة لذلك، نحو تعليل النحاة لإعراب الفعل المضارع، فهم يرون أنّه محمول على الاسم أو مقيس عليه؛ لأنّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، لذا لما شابه الفعلُ الاسمَ في أوجه منها التخصيص بعد الشيوع، ودخول لام الابتداء عليهما، حكموا عليه بالإعراب، وهو ما جعل ابن مضاء يردّه، إذ رأى «

[14] –الرد على النحاة ،ص30، 31

[15] –المصدر نفسه،ص37

فيه إغراقاً في التفسير وبعداً في التقدير»[16]،وقد ذهب إلى أبعد من ذلك حينما تساءل عن إمكانية أصالة الإعراب في كلٍّ من الاسم والفعل جميعاً[17].

ويعاتب ابن مضاء النحويين لتشبيههم الشيء بالشيء والحكم عليه بحكمه، والعرب أمة حكيمة لاتضطر إلى ذلك أبداً، وفي مقابل ذلك نجده يقدّم البديل عن تعليل النحاة ذاك، فيجعل الفعل المضارع معرباً إذا لم تتصل به نون النسوة أو نون التوكيد، وهو تفسير يصف أحوال الشيء في نفسه دون اللجوء إلى تعليل تلك الأحوال، ودون فرض قياس بينهما[18].

رأيه في إلغاء التمارين غير العملية:

أشار ابن مضاء إلى أنّ ما ينبغي إسقاطه من النحو أيضا هو قول النحاة: (ابن من كذا مثال كذا) أو التمارين غير العملية التي لا فائدة تُجنى منها سوى أنّها آراء مظنونة، وأقوال محتملة لوجوه المسألة، لا يفتقر إليها النحوي ولا الدارس، واللغة الفصيحة محفوظة واضحة، ويمثل ابن مضاء لذلك في قولهم: «ابن من البيع على مثال (فُعْل)، فإنّ من الممكن أن يقول شخص(بُوْعٌ)،محتجاً بأنّ الياء سكنت وضم ما قبلها فقلبت واواً، قياساً على قلب العرب لها واواً في مثل(موقن و موسر)،ومن الممكن أن يقول شخص آخر بل هي (بِيْع)، محتجاً بأنّ الياء سكنت، وضمّ ما قبلها فقلبت الضمّة كسرة قياساً على قلب العرب لها كسرة في مثل(بِيض وعِين وغِيد) في جمع (بَيضَاءَ وعَينَاءَ وغَيدَاء) »[19].

رأيه في بابي التنازع والاشتغال:

حاول ابن مضاء أن يخالف النحاة في بعض الأبواب النحوية، كباب التنازع وباب الاشتغال وفاء السببية و واو المعية وغيرها، فكان يرى في باب التنازع أن نستبدل مصطلح العمل بمصطلح التعليق، وقد عرض لقول سيبويه في تعريفه بهذا الباب في الكتاب بقوله: (**باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل ما يفعل به الآخر وما كان نحو ذلك**)، وإن كان سيبويه قد قال (يفعل) ولم يقل (يعمل)، ففضل ابن مضاء أن يقول (علقت) ولا يقول(أعملت)،ويريد بالتعليق

---

[16] –الرد على النحاة،ص39

[17] –المصدر نفسه،ص39

[18] –نفسه،ص40

[19] –نفسه،ص43

الارتباط الذي يستعمله النحويون في المجرورات، كأن يتعلّق زيد بالفعل الأول أو الثاني في قولهم في باب التنازع: (قامَ وقعدَ زيدٌ)،و(قامَ وقعدَا الزيدان)[20] وهكذا.

أمّا عن أيِّ الفعلين أولى بالتعليق في هذا الباب، فقد ذهب ابن مضاء إلى أنّ رأي البصريين وهو إعمال الثاني لقربه أولى وأجدر لأسباب منها: تجنّب كثرة الضمائر إذا أُعمِلَ الأول، ثم الفصل بين الفعل الأول و متعلقاته بالفعل الثاني ؛أي الفصل بين العامل وهو الفعل الأوّل ومعمولاته بواسطة الفعل الثاني[21] .

أمّا في باب الاشتغال فإنّ ابن مضاء يرفض أيّ إضمار، فلا يُضمرُ رافعٌ ولا ناصبٌ، وإنّما المتكلم هو الذي ينصب ويرفع اتّباعاً لكلام العرب، وقد ردّ كلّ رأي أو وجه إعرابي بني على الإضمار، نحو ردّه على الأخفش[22]،غير أنّ ابن مضاء أبلى بلاءً حسناً حينما ذهب إلى الاعتراف باختلاف الأوجه الإعرابية بين النصب والرفع في هذا الباب، مراعاةً لاختلاف المعاني عند العرب، فاختلاف الألفاظ دليل على اختلاف المعاني، فالرفع يدلّ على معنى في الاشتغال لا يدلّ عليه النصب وهكذا ،ولذلك فالعرب لم تضمر شيئاً وإنّما كانت ترفع لإرادة معنى ما، وتنصب لإرادة معنى آخر لا يفيده الرفع[23]، وقد وجدنا هذا الرأي عند المحدثين ممن عُنُوا بالمعنى كفاضل صالح السامرائي، إذ يرى أنّ قولنا في الاشتغال: (زيداً أكرمتُه)بالنصب يختلف عن قولنا (زيدٌ أكرمتُهُ)بالرفع، فبالنصب الحديث عن المتكلّم لا عن زيد، وإنّما قدمتَ زيداً للاهتمام فقط، وأردت أن تتحدث عنه بدرجة أقلّ من العمدة في الجملة الثانية، وهو اسم مشغول عنه منصوب، أمّا بالرفع فالمتحدث عنه هو زيد نفسه، وهو عمدة مبتدأ، فهو مدار الحديث والاهتمام، وكلّ وجه من هذه يختلف لفظه باختلاف المعنى[24].

ابن عصفور وآراؤه النحوية:

ابن عصفور هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الاشبيلي، ولد سنة سبع وتسعين وخمسمائة هجرية(597هـ)، تلميذ الشلوبين، و فطحل من فطاحلة العربية في

---

[20] –الرد على النحاة،ص94

[21] –الرد على النحاة ،ص101، 102

[22] –ينظر المسألة في الرد على النحاة ،ص107

[23] –ينظر الرد على النحاة ،ص109، 110

[24] – ينظر معاني النحو فاضل صالح السامرائي،ج2، ص113، 114

الأندلس، وحامل لوائها «كان أصبر الناس على المطالعة، لا يمل من ذلك ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو ولا تأهل لغير ذلك»[25]،وقد حدثت بينه وبين أستاذه الشلوبين مقاطعة وجفوة، صنّف الممتع في التصريف، و المقرب، ومختصر المحتسب لابن جني، وثلاثة شروح على الجمل الكبيرة للزجاجي، وشرح الأشعار الستة[26] .

توفي سنة ثلاث وستين وستمائة هجرية (663هـ)، وقيل تسع وستين وستمائة[27]

آراؤه النحوية:

لابن عصفور آراء كثيرة امتلأت بها بطون الكتب التي صنّفها وغيرها، فكان منها ما هو موافق فيها للبصرة، ومنها ما وافق فيها الكوفة، وقد انفرد ببعض الآراء الخاصة،فمن آرائه التي انفرد بها أنّه كان يرى أنّ(أنْ) تأتي مفسّرة بعد صريح القول كقولهم:(قلت لهم أن أنصتوا) وتأتي كذلك لربط الجواب بالقسم كقول الشاعر:

أما والله أنْ لو كنتَ حُراً ***وما بالحرِّ أنت ولا العتيقِ

وذهب في رأي آخر إلى أنّ المصدر يأتي نائباً للفاعل إذا اجتمع مع الظرف أو الجار والمجرور، كقوله تعالى: (**فَإِذَا نُفِخَ في الصورِ نفخةٌ واحِدَةٌ**)،[الحاقة/13]و،كان يرى أنّ عيوناً في مثل قوله تعالى: (**وفجَرنَا الأَرضَ عيوناً**)[القمر/12] تمييز لا حال[28].

ويخوض ابن عصفور في العامل في التمييز فيذكر رأياً بدا لكثير من الدارسين أنّه جديد، وأنّ الأوائل لم يتطرقوا إليه[29]، يشير فيه إلى أنّ التمييز يأتي منصوباً بعد تمام الكلام، كقولهم :(تصبَّبَ زيدٌ عرقاً)،أو بعد تمام الاسم، كقولهم:(عندي عشرونَ درهماً)،وإنّ العامل فيه هو الفعل أو غيره[30]، وهو في الحقيقة قد أشار إليه سيبويه نفسه في الكتاب، ذلك أنّ العرب تنصب دائماً بعد تمام الكلام[31] من مسند

---

[25] –بغية الوعاة، ج2،ص210

[26] –ينظر بغية الوعاة، ج2،ص210، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة،ص155

[27] ينظر بغية الوعاة، ج2،ص210

[28] –ينظر المدارس النحوية شوقي ضيف،ص308

[29] –ينظر ابن عصفور الاشبيلي واثره في النحوالعربي،بلخير شنين،ص47

[30] –ينظر شرح جمل الزجاجي، ج2،ص425، 426

[31] –ينظر الكتاب سيبويه، ج2،ص330

ومسند إليه، وتنصب بعد تمام الكلمة بالنون، مثل(عشرونَ درهماً)، وقد ذكر سيبويه أيضاً ما ينصب لطول الكلام، وهو هنا لا يعني العامل ذاته، بل يعني سياقات النصب عند العرب[32].

ويجعل كذلك نصب المستثنى كنصب التمييز، وقد نفى بعض التسويغات الإعرابية التي قدّمها بعض النحاة في نصب المستثنى، وانتهى إلى أنّه ينتصب بعد تمام الكلام، كما انتصب (درهما) بعد العشرين وهو رأي سيبويه كما سبق البيان، إذ يجعل المستثنى منصوباً بعد تمام الكلام[33].

ويرى ابن عصفور أنّ عطف البيان أعرف من متبوعه وأكثر منه شهرة، كقولنا: (جاءني أبُو حفصٍ عُمرُ) ،وهو ما لم يشترطه سيبويه وغيره من النحاة، بل قد ساووا تقريباً البدل بعطف البيان، وجعلوهما واحداً، وربما يقصد ابن عصفور أنّه يوضح الثاني أو يخصصه عادة، وإنّما الأهم في الجملة في البيان هو الأول؛ لأنّ الثاني(عطف البيان) يأتي توضيحاً للأول وتفسيراً له[34].

وكان يذهب إلى أنّ الفعلين (راح وغدا) من الأفعال الناسخة، يدخلان في معنى كان وأخواتها ويستعملان تامين وناقصين، فإذا استعملا تامّين فيكون المعنى « دخول الفاعل في الوقت الذي اشتقا من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مضيّ أو غيره»[35]كقولهم:(غدا زيدٌ وراح)؛ أي دخل في وقت الغدو والرواح، وقد يفهم منهما إبقاء مشي الفاعل في ذلك الوقت؛ أي مشى في الغدو والرواح،وإذا استعملا ناقصين دلاّ «على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتقا منه»[36]، مثل:(غَدَا زيدٌ قائماً) إذا وقع قيامه وقت الغدو، و(**راحَ عَبدُ الله مُنطلقاً**) إذا وقع الانطلاق في وقت الرواح، وقد يدلّان على معنى (صار) فنقول:(راحَ عبدُ الله ضاحكاً)[37].

وله في (كأيّن) رأي تفرّد به، وهو قوله بملازمة (مِنْ) الجارّة لتمييز كأيّن دائماً ،كقوله تعالى: (**وكأيّن مِنْ نبيّ قاتَلَ مَعَهُ ربّيون كثيرٌ**)[آل عمران/146]، وقد ذكر السيوطي نقلاً عن أبي حيّان أنّها لا

---

[32] –ينظر نظرية الحس الصوتي في تعليم النحو العربي تاسيس تعليمي من خلال الكتاب لسيبويه،ص

[33] –الكتاب سيبويه،ج2،ص330

[34] –ينظر معاني النحو،ج3،ص185

[35] شرح جمل الزجاجي،ج1،ص407

[36] –المصدر نفسه،ج1،ص407

[37] – ينظر شرح جمل الزجاجي،ج1،ص407،وابن عصفور الاشبيلي وأثره في النحو العربي،ص61، 62

تلزمها (من) دائماً استناداً إلى قول سيبويه، وأنّ (مِن) زائدة للتوكيد، غير أنّ السيوطي ذكر أنّ الأفصح اتّصال من بتمييز كأيّن[38].

والحقيقة أنّ استعمالها في القرآن لم يرد إلاّ بمن كما في الآية السابقة، وأنّ سيبويه أشار إلى أنّ أكثر العرب تتكلم بها مع (من)، وقد ألزموها إيّاها لأنّها تفيد التوكيد، وصارت كأنّها شيء يتمّ به الكلام، وأشار إلى أنّ يونس جوّز قولهم:(كأيّن رجلاً قد رأيت) و(كأين قد أتاني رجلاً)، فالواضح أنّ سيبويه وابن عصفور يتمسكان بلزوم (مِن) لتمييز كأيّن، كما ورد في القرآن، وأنّه من الأفصح ذكرها[39].

النحو عند ابن مالك:

هو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله الطائي، ولد بجيان بالأندلس سنة ستمائة على أكثر تقدير، سمع من الشلوبين، ثم انتقل إلى المشرق حاجاً وسكن الشام، فسمع في دمشق من السخاوي وفي حلب من ابن يعيش الحلبي، ثمّ تصدّر حلقات العلم في حلب لإقراء العربية، ثم في دمشق، تميّز بقوة الحافظة ،كان يستشهد بالقرآن الكريم فإنْ لم يجد فبالسنة فإنْ لم يجد فبأشعار العرب، له مصنفات عديدة ذاع صيتها عبر الآفاق، منها الكافية الشافية، ومنها الخلاصة المعروفة بالألفية، ولامية الأفعال وكتاب الفوائد، وكتاب تسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد،توفي بدمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة(672هـ)[40].

آراؤه النحوية:

لابن مالك آراء نحوية كثيرة تفرّد بها، ومسائل عدّة لم يسبق إليها، أخذ من كلّ مدرسة بطرف، فلم يكن يرفض رأياً، ولم يكن ينتسب إلى مدرسة بعينها، فيأخذ من مسائل النحو البصري ما قوي دليله ورفض منها ما لم تؤيده الحجة، وهكذا فعل مع المذهب الكوفي أيضاً، فنراه تارةً يأخذ برأي البصرة وتارةً

---

[38] – ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،السيوطي،تح،عبد العال سالم مكرم،دار البحوث العلمية الكويت ،ط1، 1399هـ/1989م ج4،ص84، 85

[39] – ينظر الكتاب ،ج2،ص170، 171

[40] –نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ،ص155

أخرى يأخذ برأي الكوفة، ثم نراه ينفرد برأيه الخاص[41]، ولا نريد ههنا أن نستعرض كلّ تلك الآراء مخافة الإطالة، لذا يجدر بنا –والحال هذه– أن نذكر منهجه في دراسة النحو و بعض أرائه التي انفرد بها.

منهجه: لابن مالك منهج خاصّ به صنعه لنفسه، فقد ذكرنا آنفاً أنّه كان يستشهد بالقرآن والحديث النبوي الشريف وأشعار العرب على الترتيب، حيث كان ابن مالك يبحث في تثبيت القواعد النحوية على الشواهد القرآنية، إذ هي الأصل في الاستشهاد عنده كما هو الشأن عند غيره من النحاة، على أنّ الاختلاف كان في الاستشهاد بالقراءات القرآنية، غير أنّ ابن مالك أخذ بالقراءات جميعها متواترة وشاذة، لأنّها رويت عن عرب خلص، وهي أولى من نصوص الشعر والخطب[42].ونذكر ههنا مثالاً يبيّن استشهاده بالقراءات، حيث جوّز ابن مالك العطف على الضمير من دون إعادة الخافض، والبصريون يرون أنّه لابد من إعادة الخافض، كقوله تعالى، (وعليها وعلى الأرض تحملون) [المومنون/22]، وقوله (فقال لها وللأرض) [فصلت/11]، بينما استشهد ابن مالك بقراءة ابن عباس والحسن وغيرهما في قوله تعالى: (تساءلون به والأرحام) [النساء/1] ، بجر الأرحام، وقوله (وصدٌّ عن سبيل الله وكُفْرٌ به والمسجدِ الحرامِ) [البقرة/217] بجر المسجد[43] .

وأمّا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فقد جعله ابن مالك في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم فجوّز الاستشهاد به وشجعه؛ «لأنّ الرسول (صلى) أفصح العرب لساناً، وأقواهم بياناً، وأحسنهم بلاغة»[44]،وقد دافع الدماميني عن ابن مالك لما أنكر أبو حيان على ابن مالك احتجاجه بالحديث، لأنّه روي بالمعنى، فذهب الدماميني إلى أنّ «اليقين ليس مطلوباً في هذا الباب وإنّما المطلوب غلبة الظنّ الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب فالظن في ذلك كلّه كافٍ، ولا يخفى أنّه يغلب على الظن أنّ ذلك المنقول المحتجّ به لم يبدّل، لأنّ الأصل عدم التبديل ولاسيّما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدّثين»[45].

---

[41] –المدرسة النحوية في مصر والشام،عبد العال سالم مكرم،ص190

[42] –ينظر المرجع نفسه،ص222، 230

[43] – ينظر المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ،عبد العال سالم مكرم،دار الشروق،القاهرة،ط1، 1400هـ/1980م،ص233

[44] –المرجع نفسه ،ص236

[45] –خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،عبد القادر البغدادي،تح عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي 1418هـ/1997م ط4 ،ج1،ص14

أضف إلى ذلك أنّ الحديث دُوِّنَ وجُمِعَ في بطون الكتب، فمن الصعب تبديل ألفاظه.

وأمّا الشاطبي فقد توسّط بين الفريقين ،فلا هو رفض الاحتجاج به كما فعل أبو حيان وأبو الحسن بن الضائع، ولا هو احتجّ به مطلقاً كما فعل ابن مالك وابن هشام وغيرهما، فقد قسّم الشاطبي الأحاديث على قسمين، قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يستشهد به أهل اللسان، وقسم يعتني ناقله بلفظه دون معناه، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، وهذا القسم يصحّ الاستشهاد به، وقد لام الشاطبي ابن مالك على الاستشهاد المطلق[46].

ومن أمثلة ذلك ذهاب ابن مالك إلى رفع المستثنى بعد (إلاّ)، كقول أبي هريرة رضي الله عنه أنّه سمع الرسول صلى الله عليه وسلم يقول: [كُلّ أمتي معافى إلاّ المجاهرون].

وأمّا الشعر فقد استشهد به ابن مالك وجعله في المرتبة الثالثة، ولا يلجأ إليه إلاّ بعد الرجوع إلى القرآن والقراءات والأحاديث، وقد اقتصر احتجاجه على الطبقتين الجاهلية والمخضرمة، غير أنّه كان يحتجّ بشعر القبائل العربية كلّها، ولا يبالي عن أيّ قبيلة يأخذ، وهو في ذلك متأثر بالكوفيين، وقيل إنّه كان يجمع بنفسه أشعاراً لم يعرفها العلماء، فهو كحاطبٍ بِلَيلٍ، مما جعله يلمّ بالغريب والنادر الذي لم يسمع به غيره[47].

وقد ذكر السيوطي في الهمع أنّ هناك كلمتين لم يذكرهما إلاّ ابن مالك، وقال إنّهما بمعنى زال الناقصة في العمل، وهما كلمتان غريبتان «لايكاد النحويون يعرفونهما إلاّ من عُني باستقراء الغريب»[48]، وهما (ونى)و (رام) وذكر بيتين مجهولي القائل استُعْمِلَ فيهما الفعلان وهما:

لايني الحبُّ شيمة الخب مادا * م فلا يـــحسبنه ذا ارعــواء**

وقوله: إذا رمـــت ممن لايَرِيم متيماً ***سُلَواً فقد أبعدت في رومكَ المَرمى

وذكر أنّ ابن مالك احترز بقوله بمعنى زال من (ونى) التي بمعنى فتر و(رام) التي بمعنى حاول أو تحول.[49]

---

[46] -خزانة الأدب، ج1،ص12، 13

[47] -ينظرالمدرسة النحوية في مصر والشام،ص249، 250،251، 252

[48] -همع الهوامع،ج2،ص67

[49] -همع الهوامع،ج2 ،68

وأمّا بالنسبة للقياس فإنّ ابن مالك كان يقيس على كلّ مسموع ولو كان كان بيتاً واحداً، وهو في ذلك ينهج نهج الكوفيين أملاً منهم بأنّ يحيطوا بكلام العرب أو بأغلبه، لذا كان ابن مالك ينقل لغة لخم وخزاعة وقضاعة؛ «لأنّه لا يوجد المقياس الذي يجعل النحوي يأخذ لغة قبيلة ويرفض لغة أخرى فلغات القبائل العربية كلّها حجة... »[50]،وهذا ما جعل ابن مالك يقيس على القليل والكثير، فلا يفرّق بين مسموع قليل أو مسموع كثير[51] .

ويجدر بنا ههنا أن نذكر بعض قياساته، فمن ذلك أنّ جمهور النحاة يجعلون الحال حينما يقع مصدراً سماعياً، غير أنّ ابن مالك قاسه في ثلاثة الأوّل قولهم: «أنتَ الرجلُ عِلْماً فيجوز أنتَ الرجلُ أدَباً ونبلاً، والمعنى الكامل في حال علم وأدب ونبل...

الثاني: نحو:(زيدٌ زهيرٌ شعراً.)، و الثالث نحو:(أمّا عِلماً فَعَالِمٌ)، تقول ذلك لمن وصف عندك شخصاً بعلم، وغيره منكراً عليه وصفه بغير العلم، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع به، والتقدير مَهْمَا يذكرُ إنسانٌ في حَالِ عِلمٍ فالمذكور عَالِمٌ »[52].

وقد أجاز أيضاً مال إنّ إذا اتصلت بها ما الكافة، وهي عند النحاة لا تعمل لأنّ ما تزيل اختصاص إنّ بالأسماء وتهيئها للدخول على الفعل، نحو قولهم:(إنّما زيدٌ قائمٌ)، فقال ابن مالك: « (وقد يبقّى العمل) وتجعل ما ملغاة، وذلك مسموح في ليت لبقاء اختصاصها كقوله:

قَالتْ ألاَ ليتمَا الحَمَامُ لنا*إلى حمَامَاتِنَا أو نصفه فَقَدِ**

يُروى بنصب الحمام على الإعمال ورفعه على الإهمال، وأمّا البواقي فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياساً ووافقهم الناظم ؛[أي ابن مالك] ولذلك أطلق قوله وقد يبقى العمل»[53].

وأمّا التعليل فإنّ ابن مالك لم يكن يوله اهتماماً بالغاً «إلاّ إذا أعوزه المقام واضطر إلى التعليل اضطرارا وذلك لأنّ ابن مالك رسم لنفسه منهجاً واضحاً في الدراسات النحوية، فكل أسلوب من

---

[50] –المدرسة النحوية في مصر والشام،ص259

[51] –ينظر المرجع نفسه،ص259

[52] –شرح الأشموني على ألفية ان مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك،الأشموني،تح محي الدين عبد الحميد،دار الكتاب العربي بيروت لبنان،ط1، 1375هـ/1955م، ج2،ص246

[53] شرح الأشموني،ج1،ص142، 143

أساليب الكلام إن كان له أصل من القرآن الكريم قبله من غير تعليل، ويسير على هذا النهج بالنسبة للحديث الشريف، ثم بالنسبة لما سمع من كلام العرب، فإن لم يجد من هذه الأصول ما يسعفه حاول أن يستخدم مبدأ العلّة، ولا يستخدم هذا المبدأ إلاّ في قياس يقيسه، أو في حمل فرع على أصل، أو إلحاق نظير بنظير»[54] ،ولهذا نجده يعلّل بناء الاسم لشبهه بالحرف في الوضع؛ لأنّ الاسم قد يوضع على حرف واحد كالتاء في (ضربت)، أو على حرفين كأكرمنا، فعلّة البناء عنده هي الشبه الوضعي، ولم تعرف هذه العلّة كما يقول أبو حيان إلا عند ابن مالك[55].

ويذكر السيوطي بعض تعليلات ابن مالك، فذكر من شروط العلّة «أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه، ولذلك خطّأ ابن مالك البصريين لمّا جعلوا علّ إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم في حركاته وسكناته وإبهامه وتخصيصه، فإنّ هذه الأمور ليست الموجبة لإعراب الاسم، وإنّما الموجب له قبوله لصفة واحدة ومعانٍ مختلفة ولا يميزها إلاّ الإعراب»[56]،كقولهم: (مَا أَحسَنَ زَيداً)، فتعتريه المعاني الثلاثة فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام، فلذلك «لابدّ أن تكون هذه العلّة هي الموجبة لإعراب المضارع »[57]،لأنّنا نقول في المضارع أيضاً: (لا تأكلِ السَمَكَ وتشرَبَ اللَبنَ) «فيحتمل النهي عن كلّ منهما على انفراده وعن الجمع بينهما وعن الأول فقط والثاني مستأنف»[58]،ولا يبين هذه المعاني إلاّ الإعراب.

ويمنع ابن مالك العلّة القاصرة ويشترط العلّة المتعدية فيقول: «عللوا سكون آخر الفعل المسند إلى التاء ونحوه بقولهم لئلا تتوالى أربع حركات في ما هو ككلمة واحدة وهذه العلة ضعيفة لأنّها قاصرة إذ لا يوجد التوالي إلاّ في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي كانطلق وانكسر ولا تتوالى فيه والسكون عام في الجميع»[59].

---

[54] –المدرسة النحوية في مصر والشام،ص266

[55] ينظر المرجع نفسه،ص266

[56] –الاقتراح،ص106

[57] المصدر نفسه،106

[58] نفسه،ص106

[59] – نفسه،ص107، وينظر المدرسة النحوية في مصر والشام،ص267

آراؤه النحوية:

عدّ ابن مالك من المجتهدين في النحو، فلم يكن من المقلّدين، ولم يكن من العاجزين عن حلّ المسائل المشْكَلَة، بل كان حاذقاً ذكياً مستوعباً للمادة النحوية قوي الحجة، كلّ ذلك مكّنه من الانفراد بآراء خاصةٍ عدّة أضافها إلى النحو، وهانحن ذاكرون بعضها.

جوز ابن مالك دخول (ال)على الفعل المضارع، وعده قليلاً كقول الفرزدق :

مَا أَنتَ بالحَكَمِ التُرضَى حُكُومتُه*وَلَا الأصِيلِ ولاَ ذِي الرأيّ والجدلِ**

بينما يجيزه الكوفيون اختياراً، ويمنعه الجمهور ويجعلونه من الضرورة الشعرية[60].

يذهب ابن مالك إلى أنّ العلم أعرف من المضمر، يقول السيوطي:« قال أبو حيان لا أعلم أحداً ذهب إلى التفصيل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلاّ ابن مالك، والذين ذكروا أنّ أعرف المعارف المضمر قالوه على الإطلاق ثم يليه العلم»[61].على أنّ الكوفيين يرون أنّ الإشارة أعرف من العلم لأنّها تقدم عليه في قولنا:هذا زيدٌ[62].

«وكان يرى أنّ ذا ،وتان واللذان واللتان مثناة حقيقة»[63]، وهي معربة وليست مبنية.

وجعل قراءة(إنّ هذانِ لَسَاحِرَانِ) على لغة بلحارث بن كعب في إلزام المثنى وما جرى مجراه الألف في كلّ حال، وهي قراءة نافع وابن عامر والكوفيين إلاّ حفصاً[64].

وذكر أنّ الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع، وتكون بمعنى أو في التقسيم، نحو:الكلمة اسم وفعل وحرف[65]،وذهب إلى أنّ (عن) تأتي للاستعانة كقولهم: (رميت بالقوس)[66].وقد رأى أنّ الكاف إذا اقترنت بما الكافة تفيد التعليل ،كقوله تعالى : (واذكروه كما هداكم)[67].

---

[60] –المدرسة النحوية في مصر والشام،ص268

[61] –همع الهوامع،ج1،ص192

[62] –ينظر المصدر نفسه،ج1،ص192

[63] –المدارس النحوية ضيف،ص315

[64] –شرح التسهيل،ابن مالك ،ج1، ص62

[65] المدرسة النحوية في مصر والشام،ص273

[66] –ينظر شرح التسهيل،ج3،ص160

وكان يذهب أيضاً إلى أنّ (لكن) لا تعطف في مثل قولهم:(ما قام زيد ولكن عمرو)، والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صُرّحَ بجميعها، والتقدير: (ولكن عمرو قام)[68]،وكان النحاة يرون في مثل قول الشاعر: (وزججن الحواجب والعيونا)، وقوله: (علَفْتُها تبناً ومَاءً بَارداً) «أنّه من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب مثل كحلن»[69] في الجملة الأولى وسقيتها في الجملة الثانية، بينما «ذهب ابن مالك إلى أنّه من عطف المفردات لما يجمع بين العامل المذكور والمحذوف من معنى مشترك هو التحسين في الأول والطعام في الثاني»[70].

4-2 أهم خصائص النحو الأندلسي:

تمتاز هذه الحقبة بكثرة التأليفات في شتّى العلوم و الثقافات، وعلم النحو أحد تلك العلوم التي نالت حظاً وافراً من التأليف والتصنيف، وكان ذاك بعد الفتنة التتارية في بغداد التي قضت على التراث العربي والإسلامي .

كما شهدت هذه الفترة أيضاً كثرة الشروح والحواشي على أمّات الكتب النحوية، قصد تقريبها لأبناء عصرهم وتبسيطها وشرحها لهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أمر مهمّ يخصّ طابع التأليف في تلك الفترة، فقد كان للمؤلف الواحد أكثر من كتاب في مجال واحد، وعلّة ذلك تدرّج مستوى المتعلمين وأحوالهم في العلم، ففيهم الناشئ وفيهم من هو أكثر منه، ومنهم الذي حصل على نصيب أكبر من العلم وهلم جراً ،فقد ألّف ابن هشام كتابه "الإعراب عن قواعد الإعراب" ولمّا أشْكَلَ على كثير من المتعلمين جعله نواةً لكتابه مغني اللبيب ،وهكذا فعل ابن مالك الأندلسي في تأليفه للكافية الشافية التي اختصرها في الألفية[71].

ومن الخصائص المنهجية للدرس النحوي الأندلسي أيضاً كثرة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

---

[67] -المصدر نفسه، ج3،ص173

[68] -ينظر المدارس النحوية ،ص316

[69] -المرجع نفسه،ص316

[70] -المدارس النحوية ،ص316

[71] -ينظر المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ،ص140 وما بعدها